وجد من علة لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء علة
الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك
تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم عن الباري
تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يرونه
من بقاء البناء بعد زوال البناء فالمصنف اورد هذه الهداية
لازالة هذا الوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة
مؤثرة فيه حالة وجوده وهذا خلاف ما ثبت بالحجة
من ان العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده هذا خلف
اقول فيه بحث اذ الثابت هنا بالدليل ان العلة مؤثرة
في المعلول في ان وجوده لا انها مؤثرة فيه حال وجوده مطلقا
ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا
يزيل هذه الهداية الوهم المذكور والذي يزيله هو ما ذكره
من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان .

فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون
مختصا بشيء ساريا فيه او لا يكون فاذا كان الواقع
هو القسم الاول يسمى الساري حالا والمسري فيه محلا وقد
مر الكلام فيه فتذكر ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه
بوجه من الوجوه والا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما
ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة
او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا المناسب ان يقال
الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة
او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك
لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر
هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان اي اتصفت بالوجود
الخارجي كانت لا في موضوع وظ ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية
يزيد وجودها عليها ويخرج منه واجب الوجود اذ ليس وراء
الوجود ماهية ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر فانها وان كانت
حال كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها انها اذا
وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا على مذهب من يقول
ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما

Copyright © King Saud University